الحدود الموريتانية المالية ومراحل تعيينها

الشيخ محمد ولد انجاي
قسم الجغرافيا
جامعة انواكشوط العصرية

الكلمات المفتاحية: حدود . موريتانيا . اتفاقية . الاستعمار . الاستقلال . الولايات . سياسة.

ملخص البحث

يتناول هذا الموضوع أهم مقوم للدول حيث يتناول إشكالية الحدود، والتي كثيرا ما تكون معقدة. ونظرا لأن حدود موريتانيا طويلة جدا (حوالي 5300 كلم)[1]، وخاصة منها الحدود مع مالي التي تصل حوالي 2140 كلم. وللوصول إلى الهدف المنشود اعتمدت منهجية تعتمد الانتقال من العام إلى الخاص، حيث بدأ البحث بوضع موريتانيا الجغرافي والحدودي، ثم التعديلات التي عرفتها الحدود في الفترة الاستعمارية، وأخيرا التعديلات الحدودية بعد الاستقلال. وكانت الخاتمة بمثابة توصيات.

يدخل هذا البحث في مجال الجغرافيا السياسية، ويعتبر من أهم المواضيع التي تتناول الأمن والاستقرار والقوة والضعف. وتحتاج كل دولة لضبط حدودها من خلال اتفاقيات دولية أو ثنائية. وموضوعنا ذو أهمية خاصة لأنه يتعلق بدراسة حدود دولة فتية ذات حدود برية وبحرية ونهرية، ومستقرة وغير مستقرة. ولم يكتب عنها الكثير، بل إن بعضها مازال قيد الترسيم.

ولإبراز الحدود وتبسيط طريقة فهمها، اعتمدنا منهجية الانتقال من العام إلى الخاص، حيث بدأ البحث بوضع موريتانيا الجغرافي والحدودي، وتمت مراجعة التعديلات التي عرفتها الحدود في الفترة الاستعمارية، ثم التعديلات الحدودية بعد الاستقلال. وكانت الخامة بمثابة توصيات.

تحتل مسائل الحدود الدولية مكانة كبيرة في العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة لارتباطها بالحيز المكاني الذي تمارس عليه الدول اختصاصها. وجاءت نزاعات الحدود في العقود الأخيرة من

[1] بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، ط1، انواكشوط، نشر، 1993، ص18.

الزمان في مقدمة أسباب التوتر الدولي والتأثير على العلاقات الدولية بين أطرافها، وربما تتحول إلى مواجهات عسكرية إذا لم تفض بالطرق السلمية.

تعريف

الحدود السياسية هي خطوط وهمية من صنع البشر ولا وجود لها في الأصل[1]، ويتم رسمها كخطوط متصلة أو مقطعة على الخرائط باستخدام الصور الجوية لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها، والتي تتمتع فيها هذه الدولة وحدها بحق الانتفاع والاستغلال. وبفضل تقدم فن تقنية رسم الخرائط، أصبحت غالبية الحدود السياسية في العالم والتي تفصل دولة عن أخرى واضحة المعالم ومحددة بدقة[2].

والحد[3]، هو الموقع الجغرافي الذي تلتقي عنده سيادة دولتين، أو ينتهي عنده نفوذ كل منهما وقوانينهما. ولم تكن الحدود قبل قرنين تحاط بهذه الهالة من المعاهدات والمواثيق، لكن بعد تعدد الوحدات السياسية ظهرت مشكلات واقع التعارض في المصالح بين حدود الوحدة السياسية والوحدات المجاورة.[4]ويدخل من ضمن أراضي الدولة ورقعتها السياسية المسطحات المائية التي تقع داخل حدودها السياسية، سواء كانت أنهاراً أو بحيرات أو قنوات مائية، وكذلك أجزاء البحار التي تجاور شواطئها والتي تعرف بالمياه الإقليمية، وطبقة الجو التي تعلو هذه الرقعة السياسية المحددة. وعند هذه الحدود تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى مجاورة لها بما لها من نظم سياسية واقتصادية خاصة بها وقوانين مختلفة.[5]فالدول لم تكن تعرف هذه الخطوط للفصل فيما بينها، بل

---

[1] محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، ط 11، أربد، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998.

[2] محمد عبد المجيد عامر، الجغرافيا السياسية والدولة، الاسكندرية، دائرة المعرفة الجامعية، بدون تاريخ، ص 303

[3] الحدود السياسية عبارة عن خطوط ترسم على خرائط لتحدد رقعة الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها وتستغل مواردها الطبيعية والبشرية. ويدخل في هذه الرقعة المياه الإقليمية والطبقات السفلى لسطح الأرض ومجالها الجوي. (بشيري ولد محمد الولاتي، مرجع سبق ذكره، ص8)

[4] بشيري ولد محمد الولاتي، مرجع سبق ذكره، ص8

[5] ماهر حمدي عيش، الجغرافية السياسية، دار الوثائق، شبين الكوم، 2005 -و"الحدود السياسية"، جريدة الوطن، بتاريخ 25 مارس 2010.

كانت متعارفة على إقليم التخوم، ولم يكن بينهما من هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام عندها الجمارك[1].

وفكرة إقامة الحدود ترجع إلى القرن 19، ذلك فإجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تشع إلا نهاية القرن التاسع عشر. ويعرف الحد في اللغة العربية بأنه الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حُدود. وهناك تداخل بين مفهوم الحد ومفهوم التخم. فالتخم، وجمعه تخوم، فهو الفصل بين الأرضين من الحدود والمعالم[2]. هناك فروق جوهرية بين الحدود والتخوم. فكلمة تخوم توصف بأنها الواجهة المتقدمة لحضارة ما. أما الحدود فهي توصف بأطراف الأراضي أو الإقليم الذي تحده. وبذلك تقوم التخوم في اتجاه الخارج، والحدود في اتجاه الداخل بالنسبة للدولة[3].

والحدود كمصطلح جغرافي تعنى حافة الإقليم السياسي للدولة. ويتضمن المفهوم التاريخي للحدود على أنها تمثل انعكاسات لتعامل الدولة وتوسعها وانكماشها وتجزئتها، وتعبر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها خلال مراحل زمنية متتابعة[4].

معايير تخطيط الحدود

وتوجد عدة معايير لتخطيط الحدود السياسية أو تغييرها، والمعيار المسيطر لتغيير الحدود عبر السنين هو معيار القوة، يمكن تلخيصها في:[5] المعيار الطبيعي، المعيار القومي، المعيار التعاقدي، المعيار الهندسي، معيار القوة. وهناك أربعة معايير أساسية لترسيم الحدود السياسية، أولهم المعيار الاستراتيجي في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، والمعيار الإثنوغرافي الحضاري في فترة ما بين

---

[1] محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الطبعة الحادية عشر 1998، صـ: 107.

[2] "انثروبولوجيا الحدود في الوطن العربي"، المحرر، العدد 218، السنة 13، 2005.

[3] شرح كلمة التُخم | التخوم، كنيسة الأنبا تكلا هيمانوت الحبشي القس، الإسكندرية.

[4] بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2003.

[5] Jones, S S.P, Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG, 1959, NO. 44, PP 241 - 255.

الحربين العالميين، والمعيار الاقتصادي في الوقت الحاضر، أما المعيار الرابع فهو القوة والقهر والاتفاقات الغير متكافئة[1]. ويتم تخطيط الحدود السياسية بين دولتين حسب المراحل الأربعة التالية[2]:

1- **مرحلة التعريف:** وهي مرحلة صياغة معاهدة الحدود بين الدول الأطراف، وكلما كان وصف الحدود تفصيلياً ودقيقاً ومتضمناً إحداثيات جغرافية تحدد مسار الحد السياسي، كلما كانت احتمالات النزاع بين الدولتين قليلة.

2- **مرحلة التحديد:** وهي تتضمن عملية توقيع الحد من مجرد نص في المعاهدة إلى خط على الخرائط . ويمكن تضمين هذه المرحلة ضمن المرحلة السابقة.

3- **مرحلة التعيين:** تتضمن تلك المرحلة تحديد خط الحدود أو تعيينه على الطبيعة باستخدام طرق مختلفة، كالأسلاك الشائكة أو الأعمدة الخرسانية أو الأسوار وغير ذلك.

4- **مرحلة إدارة الحد:** وهي مرحلة دائمة تتضمن المحافظة على الحد الخطي السياسي، ودوام فاعليته وحراسته.

تصنيف الحدود السياسية

يمكن تمييز نمطين من الحدود السياسية[3]:

- **الحدود البريّة:** وهي التي تفصل بين الدول على يابس الخريطة السياسية للعالم، أي أنها تقتصر على الحدود بين الدول في قارات العالم، ويُطلق عليها أيضاً الحدود في الرمال.
- **الحدود البحرية:** وهي الحدود التي تحدد نطاق الولاية البحرية للدولة التي تطل على ساحل بحر أو محيط. وهي تتضمن خطوط الأساس، وحدود الحافة القارية، أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، والحدود بين الدول ذات السواحل المتجاورة والمتقابلة.

ويجمع بين الحدود البرية والحدود البحرية أوجه شبه، كما يميز بينهما نقط تباين واختلاف. ووجوه الشبه قليلة، منها أن الهدف من رسم الحدود سواء في البر أو البحر واحد، وهو تأمين حدود الدولة. وأن الأسانيد والحجج المستخدمة في الحالتين متشابهة، كالأسانيد التقنية والتاريخية

---

[1] محمد محمود إبراهيم الديب، ماهية الجغرافيا السياسية، مجلة المنهل، العدد 538، مارس 1997، صـ: 113.

[2] نفس المرجع.

[3] Thomas, B.L., International Boundares: Lines in the sand (and the sea), Oxford, 1994, P. 87.

والاقتصادية والثقافية والقانونية. وأنه في حالة عدم توصل الدول الأطراف إلى اتفاق ثنائي، فإنها تلجأ إلى التحكيم، أو إقامة منطقة محايدة تقتسم مواردها[1].

التصنيف المورفولوجي للحدود السياسية

يمكن تصنيف الحدود السياسية شكلياً إلى أربعة تصنيفات رئيسية:

الحدود الطبيعية

هي الحدود التي رسمت بالاعتماد على بعض الظاهرات الجغرافية الطبيعية كالجبال والأنهار وغيرها، ويطلق عليها أيضاً الحدود الفيزيوغرافية. إلا أن التصنيف غير دقيق في واقع الأمر، لأن كل الحدود صناعية غير طبيعية لأنها من صنع الإنسان، ولا توجد حدود تفصل بين البلدان في الأصل.

الحدود الجبلية

تمتاز الجبال بأنها ظاهرة بارزة ووعرة وصعبة العبور، مما يجعلها حدود فاصلة بين الدول. وهناك أمثلة كثيرة على الحدود مع الجبال كالحدود بين الصين والهند (جبال الهيمالايا)، والحدود بين تشيلي والأرجنتين (جبال الإنديز).

الحدود النهرية

تتفق بعض الحدود السياسية مع الأنهار. وبالرغم من أن الأنهار تتمتع بمميزات، من حيث كونها ظاهرات واضحة على الخرائط وفي الطبيعة، إلا أن هناك بعض العوائق التي تعتري اتخاذ مجاري الأنهار حدود سياسية، منها أن الأنهار في الأصل هي عوامل وصل وتوحيد أكثر منها عوامل فصل وتقسيم. مما يترتب عليه الفصل التعسفي بين جماعة عرقية واحدة حول المجرى النهري. ويسير خط الحدود في الأنهار إما مع ضفة من ضفتي النهر، أو مع الخط الأوسط للنهر، أو مع خط وسط المجرى الملاحي، وهو ما يعرف بخط التالوج[2]. ومن الملاحظ أن الأنهار غير مستقرة، حيث أنها تغير مجراها كل فترة من الزمن، كما أن ضفافها غير ثابتة بسبب الفيضان والنحت

---

[1] Prescott, J.R.V., Political Frontiers and Boundaories, London, 1987, PP. 1 – 14.

[2] خالد المسالمة، الأرض العربية المحتلة –الأحواز، بوخوم –ألمانيا، مطبعة جامعة الرور، الطبعة2، 2008، صـ: 12.

والإرساب. ويعد نهر "الريو غراند" الذي تسير معه الحدود السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية من أوضح الأمثلة على تغيير الأنهار لمجاريها[1].

الحدود الهندسية

تبدو الحدود الهندسية في أشكال مختلفة هي[2]:

- **حدود فلكية** بحتة تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض، ويشيع هذا النمط في أفريقيا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. وأطول الحدود الفلكية في العالم هي الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.
- **خطوط مستقيمة** تصل بين نقطتين معلومتين.
- **حدود على أبعاد متساوية** من ساحل أو سلسلة جبلية.

وتتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة، وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها، وإن تميزت كذلك بسهولة التخطيط. فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشرياً واقتصادياً، كالحد المصري السوداني الذي يسير مع دائرة عرض 22° شمالاً[3].

الحدود الحضارية

وتسمى أيضاً بالحدود الإثنوغرافية، وهي الحدود التي رُسمت لفصل مجتمعين سياسيين متجاورين يتحدث كل منهما بلغة مختلفة، أو يدين كل منهما بدين مختلف، أو يميز بينهما عوامل ثقافية أخرى. وظهر هذا النوع من الحدود بعد الحرب العالمية الأولى. ويعده بعض الجغرافيين من أفضل أنواع الحدود السياسية لقلة المشكلات الحدودية به. ومن أشهر الأمثلة على الحدود الحضارية هي الحدود في قارة أوروبا، خصوصاً في وسط أوروبا، فقد رسمت على أساس اختلاف اللغات بين شعوب أوروبا[4].

---

[1] أنهار قارة أمريكا الشمالية، موسوعة المقاتل.

[2] محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سبق ذكره.

[3] ماذا سيفعل المشير البشير إذا تحركت القوات المصرية من منطقة الحلايب واحتلت بورتسودان؟ حركة العدل والمساواة السودانية، بتاريخ 1 يونيو 2011.

[4] ماهر حمدي عيش، الجغرافية السياسية، دار الوثائق، شبين الكوم، 2005.

الحدود الجوية

وهي الحدود في الفضاء الجوي، أي أن لكل دولة الحق في السيادة الكاملة الخالصة على الفضاء الجوي فوق إقليمها .وبناء على ذلك فإن الامتداد الأفقي للفضاء الجوي يتحدد على اليابس بحدود الدولة البرية، بينما يتحدد في البحر بالحد الخارجي للمياه الإقليمية. أما في حالة الدول الحبيسة فيتم تحديد الامتداد الأفقي بالحدود مع الدول المجاورة. وبطبيعة الحال فإنه في حالة وجود بعض النزاعات حول امتداد الحدود السياسية أو نشوب نزاعات إقليمية، فإن تلك النزاعات سوف تمتد إلى الفضاء الجوي فوق منطقة النزاع[1].

الحدود الموريتانية

لم تعرف موريتانيا الحدود السياسية الدولية قبل عام 1899م، ولكن تجسدت صورة موريتانيا الحالية في ظل التنافس الأوروبي الذي عمل على تقسيم القارة الإفريقية عقب مؤتمر برلين 1885. وتحتل مسائل الحدود الدولية اليوم مكانة كبيرة في العلاقات الدولية بين الدول المتجاورة لارتباطها بالحيز الجغرافي الذي تمارس عليه الدول اختصاصها ويظل ترسيم الحدود وأمنها بين موريتانيا ومالي من أهم وأبرز الهموم المشتركة بين هذين البلدين، ويعد من أكثر القضايا حساسية في المنطقة نظراً لارتباطه بالأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين، وهذه الحدود عبر تاريخها الطويل لم تشهد سوى الأحداث العادية والتي تحل بالطرق السلمية أو في إطار تقليدي نسبة للتداخل العرقي والثقافي بين كل منهما.

وقد مرت علاقات موريتانيا بمالي بكثير من حالات الشد والجذب وتأرجحت بين تبادل المنافع والعداء والتلويح بالحرب، في ظل غياب البعد الاستراتيجي للمصالح المشتركة بين انواكشوط وباماكو في كثير من الأحيان وتأثره بالقضايا القبلية والحدودية المتداخلة.

ويظل أمن الحدود بين موريتانيا ومالي من أهم وأبرز الهموم المشتركة بين البلدين، ويعد من أكثر القضايا حساسية نظراً لارتباطهما بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين، وهذه الحدود عبر تاريخها الطويل لم تشهد سوى الجرائم العادية مثل الاعتداء على الأفراد والممتلكات والأراضي، وكانت تحل هذه المشاكل في الإطار التقليدي بسبب التداخل العرقي والثقافي بين كل منهما.

---

[1] المرجع نفسه.

وسيناقش البحث المحاور الآتية:

أولاً – وضع موريتانيا الجغرافي والحدودي

ثانيا: التعديلات الحدودية في الفترة الاستعمارية

ثالثا: التعديلات الحدودية بعد الاستقلال

رابعا. رؤية مستقبلية للحدود.

أولاً – وضع موريتانيا الجغرافي والحدودي:

ظهرت لأول مرة تسمية هذه المنطقة بموريتانيا سنة على 1843 علي يد الضابط كاييه، حينما سمي سكان المنطقة الواقعة شمال نهر السنغال ب"شعب موريتانيا". ولكنها لم تأخذ صبغتها الإدارية الرسمية إلا بموجب القرار الصادر من وزارة المستعمرات الفرنسية في 27 ديسمبر 1899 مع الإداري الفرنسي كابولاني[1]. والمهم أن كاييه لم يصرح علنا بحدود المنطقة الجغرافية التي سماها موريتانيا، عكس ما فعل كابولاني الذي أشار في تقرير له إلى امتداد المنطقة التي ذكر قائلا إنها تشمل الترارزه والبراكنه وإدوعيش (تكانت) وأولاد امبارك (الحوض) والصحراء. وهذه هي المناطق التي تشكل مجتمعة موريتانيا الحالية. ويعتبر هذا التقرير أول إشارة عرفت حتى الآن عن تسمية هذه المنطقة بموريتانيا، وقد انتظرت التسمية أكثر من نصف قرن من الزمن لترى النور مع كابولاني قبل أن تأخذ طابعها الأكثر رسمية سنة 1960 غداة استقلال البلد[2].

وتقع موريتانيا في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأفريقية، وهي بهذا تعتبر أقصي أقطار المغرب العربي تبلغ مساحتها 1031000 كلم². وهو ما يمثل 7.4 % من مساحة الوطن العربي و30/1 من مساحة القارة الأفريقية. وموريتانيا حسب موقعها الجغرافي تشاركها أربع دول في حدودها، حيث تشترك مع مالي في حدودها الشرقية والجنوبية الشرقية (الجزء الشرقي من الحدود الجنوبية)، والجزائر في الشمال والصحراء الغربية في الشمال الغربي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب يحدها النهر السنغالي.

---

[1] تقرير حول تجارة الصمغ العربي كتبه الجنرال الفرنسي فيديرب سنة 1853 ترجمة وتعليق سيدي أحمد ولد الأمير (WWW.AOLAME.COM)

[2] مجلة حوليات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، مرجع سبق ذكره، ص56

وتقع فلكيا بين خطي طول °4.5 و°17.8غربا وبين دائرتي عرض °14.30 و °27.24 شمالا. وبهذا فهي تقطع أكثر من 13 خطا طوليا وأكثر من 13 دائرة عرضية، مما يجعل شكلها رباعيا، لولا جيب الصحراء الغربية. وتبعد أقصي نقطة في الشمال عن أقصي نقطة في الجنوب مسافة 1450 كلم، بينما تبلغ المسافة بين أقصي نقطة في الشرق عن أقصي نقطة في الغرب 1250 كلم[1].

خريطة رقم (1) توضح حدود موريتانيا الخارجية

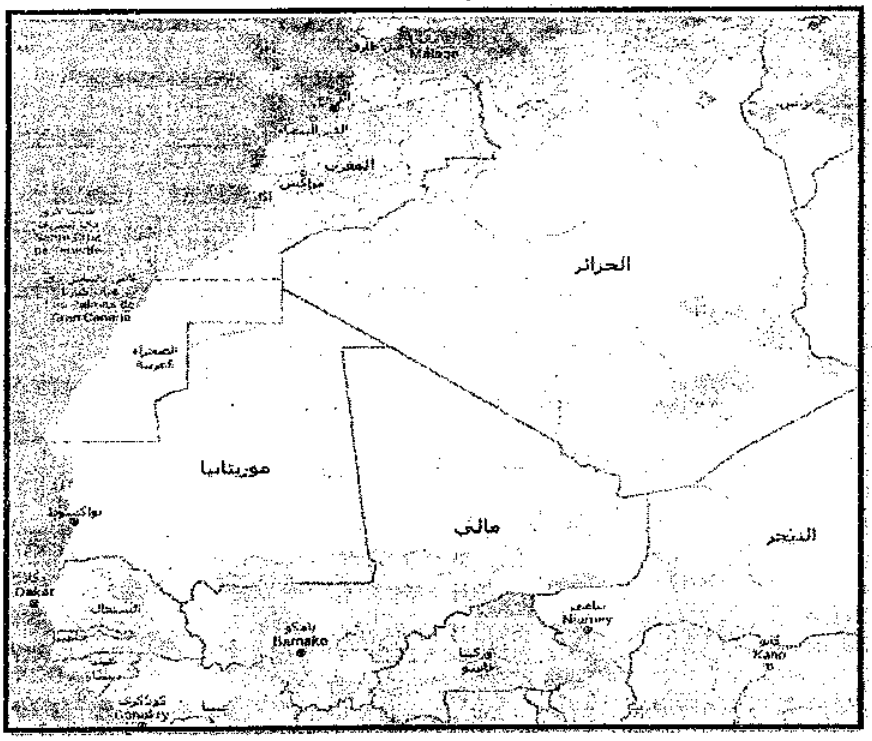

المصدر: https://www.google.com.sa/**maps**

وتصرف الباحث فيها بإضافة الاطار

[1] بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، ط1، 1993، ص15.

وهذا يعني أن جزء" منها يقع في المنطقة المدارية، حيث تسود الحرارة المرتفعة، ويسود الجفاف بزيادة العروض. وكما تظهر السهول الجرداء الشاسعة والكثبان الرملية العملاقة.

ورغم أن معظم الأراضي الموريتانية صحراوية إلا أنها تتميز بساحل مطل على المحيط الأطلسي يبلغ طوله حوالي 754 كلم. ويعتبر بمثابة النافذة المطلة لهذه الصحراء المترامية علي البحر. وقد زاد هذا الشاطئ من أهمية موقع موريتانيا وفتح لها آفاقا للاتصال والربط بالعالم الخارجي.

ولموقع موريتانيا الجغرافي أثر في تنوعها العرقي والثقافي حيث أن الوضعية الجغرافية التي امتازت بها موريتانيا باعتبارها همزة وصل بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء قد مكنتها من الحصول على مكانة إستراتجية فريدة من نوعها، حيث كانت تتحكم في المبادلات التجارية بين إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي. وهي بهذا الموقع الجغرافي وتركيبتها العرقية شكلت في الماضي وتشكل دائما لبنة أساسية في الخريطة السياسية على المستويين الإقليمي والقاري[1].

ولم تكن الحدود بين موريتانيا والبلدان المجاورة موضع نقاش فني، لأنها لم تكن آنذاك مضبوطة وبيّنة معينة. ويمكن القول أن جوهر مشكلة الحدود في أفريقيا هو التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة وبين الحاجة إلى عدم المساس بها، لما سوف ينتج عن ذلك . في حالة السماح به. من نشأة عدد هائل من الدول الهشة القائمة على تقسيمات عرقية أو لغوية. وتعود جذور مسألة الحدود في إفريقيا الغربية بشكل عام ومسألة تعيين الحدود الموريتانية بشكل خاص إلى الفترة الاستعمارية، حيث سعت فرنسا إلى خلق وحدات سياسية وإدارية في الأقاليم التابعة لسيطرتها، وذلك من أجل تسهيل مهمة إدارة المجتمعات التي تسيطر عليها.

وفيما يتعلق بوضع موريتانيا الحدودي، فلابد أولا من توضيح الإطار المفاهيمي للحدود الدولية. فقد عرف شراح القانون الدولي الحدود الدولية حيث يشير "أوينهايم" بقوله كلمة (Boundory) تعني الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة من إقليم دولة أخرى وعرفها Adonu بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها[2]. والحدود هي عبارة عن

---

[1] فيصل عبد الرحمن على طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1982، ص62

[2] نفس المرجع.

خط يحيط بالدولة ويفصل إقليمها عن إقليم الدولة المجاورة وبه تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادتها خارجه وهي ظاهرة اتفاقية بشرية لأن اختيارها وتعيينها وتخطيطها يتم بواسطة الإنسان.

وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون إقليم كذلك لا يتصور وجود إقليم محددا واضح المعالم ومن هنا تم رفض النظريات التي تؤدي عدم ضبط حدود الدولة ومن أمثلة هذه النظريات النظرية السوفيتية التي تعرف بنظيرة الحدود القائمة والمذهب النازي الخاص بالدولة ذات الحدود المتحركة[1].

خريطة رقم (2) توضح الولايات الحدودية بين موريتانيا ومالي

المصدر: https://www.google.com.sa/**maps**

ومفهوم الحدود يحتوي على سمتين: الأولى: سمة مركبة تبرز من خلال المعاني العديدة التي يشير إليها خط الحدود الذي يفصل بين إقليمين أو بين سيادة دولتين متجاورتين. والثانية: سمة جدلية تبرز بصورة واضحة في حقيقة أن الحدود وأن استندت في نشأتها إلى واقعة الاختلاف والتمايز، إلا أن خط الحدود يشكل أداة اتصال ومعبر لتبادل المنافع واختلاط العادات والأفكار المختلفة.

وكان للمستعمر دوره في تعيين حدود موريتانيا مع جيرانها، ففرنسا عينت حدود موريتانيا مع كل من مالي والجزائر والصحراء الغربية والسنغال.

[1] حسين عبد الرحمن سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية – مفهومها والقواعد المنظمة لها، أبو طيب، 2009، ص 11

وموريتانيا كغيرها من الدول الأفريقية ورثت حدوداً بعد نيلها الاستقلال حددت دون إرادتها، واتسمت بالعديد من النواقص والعيوب نتيجة لتعميم الوصف وانقسام القبائل، وعدم التخطيط والترسيم. وبالرغم من ذلك فقد تعهدت موريتانيا كغيرها من الدول الأفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال والموروثة من الاستعمار في مؤتمر القمة الأفريقي الأول عام 1963.

وحول الوضع القائم لحدود موريتانيا مع دول الجوار، هنالك اتفاقيات ومعاهدات أبرم المستعمر جزءا منها وأصبحت هي المنشئة للحدود الحالية لموريتانيا، فالحدود مع مالي يبلغ طولها 2237 كلم هي الأطول لكلا البلدين، ومعظمها يقع في صحراء قاحلة مترامية الأطراف، وعرة المسالك والطرق. تطل على تلك الحدود من الجانب الموريتاني ست ولايات هي الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابة، وكيديماغا، وآدرار، وتيرس الزمور. وتطل عليها من الجانب المالي أربع ولايات هي تمبكتو، وسيكو، وكوليكورو، وخاي. وظلت، المنافع الاقتصادية، والعلاقات الثقافية والروحية والأواصر الاجتماعية والقبلية هي السائدة على جانبي الحدود.

ثانيا: التعديلات الحدودية في الفترة الاستعمارية

رسمت الحدود بين موريتانيا ومالي (السودان الفرنسي سابقا) سنة 1913[1]، ومرت بعد ذلك بعدة تعديلات إبان الفترة الاستعمارية، عند ما شعرت السلطات العليا في دكار أن منطقة انيور الساحل والتي كانت تضم الحوضين غير مستقرة، وتصعب إدارتها، ودعت إلي عقد مؤتمر لإداريي المنطقة، انعقد في 14 ديسمبر 1942 في عيون العتروس وذلك لإيجاد الوسائل التي تضمن وضع حد نهائي لعدم استتباب الأمن في تلك المنطقة. وفي محضر هذا المؤتمر ظهر فيه دور الزاوية الحموية بنيور بمثابة العقل السياسي المدبر لساكنة المنطقة، مما .جدا بالسلطات الاستعمارية في التفكير في تجميع كل البدو الرحل وإتباعهم لإدارة واحدة[2]. وبعبارة أخري إتباع الحوض الشرقي (النعمه، تمبدغة، ولاته) والحوض الغربي (عيون العتروس ومنطقتها) للأراضي الموريتانية.

---

[1] Soudan français-Mauritanie, une géopolitique coloniale (1880-1963), hors série n°2, 2003, page 173

[2] Alioune Traoré, L'islam face à la colonisation française en Afrique de L'ouest, Cheikh Hamahoullah, Homme de foi et résistant, L'Harmattan, Paris, 2015, Edition revue et augmentée, page 259.

كان هذا هو المقترح الرئيسي لمؤتمر لعيون، مما يعني كذلك تجميع كل البيظان في إطار إدارة واحدة وكانت منطقة عيون العتروس النقطة الأصعب رقابة الشيء الذي أدخل عدة تعديلات على الحدود الترابية[1]. وأدت المشكلات الإدارية الناجمة عن قرار تعيين الحدود الصادر سنة 1944 إلى الجدل الجيوسياسي حول الحدود الموريتانية السودانية من قبل الحكومة العامة، والذي اعتمدت فيه على مقترحات بعثة "بوريكان" (BORRICAND). ولقد أدي هذا الإصلاح الذي شرع في تطبيقه ابتداء من فاتح يناير 1945 بالفعل إلى صعوبات أخرى لحكومة الساحل السوداني. وأفضى اعتماد الإجراءات الأخيرة التي يرجح أنها سهلت إعادة التنظيم الإداري والعسكري والاقتصادي في الحوض بنقل الصلاحيات إلى مطالبة الإدارات الاستعمارية بمرحلة انتقالية يقبل خلالها التقاضي عن المسلكيات والعادات المحلية التي ظلت محل رفض من طرف الإداريين إلى ذلك الحين[2].

وهكذا اعتمد حاكم موريتانيا في مارس من سنة 1945 تطبيق الاقتراحات التي من شأنها التسهيل التدريجي للإصلاح الذي يؤمل أن يعطي نتائج على المدى البعيد فقد اقترح هذا الحاكم قبول مرحلة انتقالية يري أنها ضرورية تماما يتم خلالها احترام المبادئ التالية:

1. منح البدو الرحل في الساحل حرية التزود بالحبوب من السودان،
2. منحهم حرية الانتجاع في المناطق الواقعة جنوب الحدود الجديدة.
3. إجراء إحصاء في موريتانيا لآدوابه والسماح لهم بالإقامة بأراضيهم الزراعية في السودان. مع ذلك فان الإجراءين الأخيرين اللذين من المفترض أنهما يساعدان على الإرساء التدريجي للإصلاح، دون إثارة الكثير من الاستياء أو الكثير من الخسائر في مجتمع البيظان في موريتانيا، يبدوان لأول وهلة في تناقض مع أهداف التعديلات الإصلاحية، أي إقامة حدود جنوبية للانتجاع يجسدها رسم الحدود وتعقيد نمط إدارة آدوابه الذين يتم إحصاؤهم في مستعمرة بينما هم يقيمون في مستعمرة أخرى. وبالرغم من وجود بعض المعوقات، فإن الأمر لا يخلو من وجود العديد من الفوائد التي من بينها إمكانية تجهيز الأرض التي تستقبل الوافدين مثل دائرة عيون العتروس الإدارية، وكانت حينها خالية من أية منشأة مائية قبل إيوائها لبعض السكان البيظان الذين فصلوا عن السودان أو السكان

---

[1] Soudan français-Mauritanie, page 174.

[2] Lettre n°70 /Ap du gouverneur de Mauritanie, au gouverneur génial du 13 mars 1945,15G/46, Arc .CARAN .

الموريتانيين من الرحل الذين اعتادوا أن يقيموا بها لفترة طويلة من السنة. ويتوخى المستعمر من هذا الإصلاح أن يسمح باستكمال اقتصاد جديد في الساحل من خلال وضع وانجاز خطة مائية – رعوية بشكل تدريجي. تتضمن تلك الخطة بناء سدود لفرض تنمية الأراضي الزراعية وحفر آبار في المناطق التي توجد بها مراعي، ولم تستغل نظرا لانعدام الماء فيها. من شأن هذه الإصلاحات أن تسهل نقل آدوابه بشكل سلس إلى أراضي زراعية جديدة وتحويل مسار انتجاع البدو الرحل إلى الشمال[1].

إن إعادة تنظيم الحوض الموحد اقتصاديا والتي تستهدف مجموعة البيظان مسألة مهمة لأنها تنبئ عن سياسة اقتصادية حقيقية في تلك الفترة تدرج في صميم السياسة الإقليمية للحوض. لقد بدت الجغرافيا البشرية، وقد كانت مرتكز الجغرافيا السياسية الفرنسية في هذا المنوال، سهلة بفعل وجود شكل من "الجغرافيا الاقتصادية" التي شكلت رابطا بين الناس والأرض، وتمت ببعض المميزات التي لا تناسب النمط الاقتصادي. وبإدخال تعديلات على الأرض واستصلاحها بحيث تصبح قابلة للسكن وملائمة لحياة السكان ونمطهم الزراعي[2].

لقد كان من المتوقع، خلال تلك الفترة، أن يكون للإدارة الفرنسية دور اجتماعي، علما بأنها المسؤولة عن تفكيك مجتمع البيظان. هكذا تعين في هذا المستوى من الإصلاح اللجوء إلى مسلكيات يجب أن تتسم بالبراعة من أجل سد النقص الحاصل في الإصلاح، ويكون ذلك عن طريق تصحيح الأخطاء الناجمة عن ظروف الاستعجال. في الواقع لا يتعلق الأمر بالرجوع إلى الوضعية السابقة رغم التمنيات التي عبر عنها السودانيون إدارة ومستعمرين أكثر من مرة، ثم ما فتئ الإصلاح يتجسد في الأفعال ويشمل كافة مستويات الإدارة السودانية التي حرصت على تسوية عيوب الإصلاح بالاتفاق مع موريتانيا. ظهرت من جديد ملامح ذرائع السياسة الإدارية أثناء المؤتمر المنعقد في داكار بتاريخ 11 ديسمبر 1945، والذي جمع كلا من حاكم موريتانيا ليجريت (Laigret) وحاكم السودان كالفل (Calvel)، وكذلك مدير عام APAS برلان (Berlan).

وقد اعترف المشاركون في المؤتمر الذين كان عليهم استكمال الإصلاح الإقليمي الصادر في يوليو 1944 بالمبادئ التي تم عرضها من طرف حاكم موريتانيا قبل ذلك بأشهر، والتي تتمثل في ترك

---

[1] mars1945, 15G/46, Arc .CARAN

[2] Soudan français-Mauritanie, page 175

الحرية المؤقتة لحركة الانتجاع على جانبي الحدود السودانية – الموريتانية، وكذلك حرية تزود البيظان بالحبوب. مع أن الحدود الجديدة لم تعرقل حركة المبادلات طبقا لتوصيات بوريكاند (Borricand) سنة (1944- 1945)[1].

يمكن أن نلخص هدف هذا المؤتمر الذي اتصفت به حينها السنوات القلائل التي عقبت الإصلاح، والذي دعت إليه موريتانيا من أجل تقييم مستوى تقدم مختلف المهام التي تم تكليفها بها عقب الإصلاح الهيكلي المقرر بمقتضى القرار رقم 5 يوليو 1944، ومن أجل تحديد اقتراح الإصلاحات التي سوف تسهل أو تكمل إنجازها طبقا للمصلحة العليا.

لقد لاحظ الإداريون المشاركون في المؤتمر من خلال استعراضهم للحصيلة المستخلصة من الإصلاح بعض العيوب في رسم الحدود. وهي العيوب التي يذكرها اليوم كتاب تاريخ الحدود الإفريقية.[2] فمن المؤكد أن محضر المؤتمر لاحظ النجاح الذي أحرزه التصحيح فيما يتعلق بالحد من الاضطرابات التي أثارتها الحمية بالحوض، إلا أنه يبدو أن الأوصاف التي تنعت التعيين الجديد للحدود، والمتعلقة بالانعكاسات السلبية التي تتجاوز تلك التي يمكن أن تنجم عنها فوائد، كانت تنتقد بشدة السياسة الإقليمية المتبعة في هذا الإصلاح الإقليمي الذي يعين حدودا تعسفية بين منطقتين متكاملتين.

وكما كان من المتوقع حصول عدد من المشاكل المتعلقة ببنية وحياة المجموعات، عزز استخدام فكرة التعسف في تعيين الحدود الموريتانية–السودانية الجدل التاريخي حول الفكرة القائلة بأن تعيين الحدود يقرره عدد محدود من الأشخاص، كما يمكن أن يقرره عدد كبير. تشتمل الفكرة هنا على معنى خاص هو الحكم على تعيين الحدود بأنه أقرب إلى السيئ منه إلى الجيد، بالنظر إلى غياب المنطقية الذي تمت ملاحظته بعد فوات الأوان، والمتمثل في فصل سكان أقاليم ظلت على مر الدهور ملتحمة وفصل أتنية مرتبطة اجتماعيا وعرقيا عن بعضها البعض. كان هذا الاختلال أيضا موضع ملاحظة ذات مغزى ترسم صورة مشابهة لما تقدم ذكره عن الحدود «الفاصلة».

---

[1] المرسوم الفرنسي الصادر في 05 يوليه 1944 المعين للحدود الموريتانية مع السودان الفرنسي.

[2] Soudan français-Mauritanie, page 176

ويرى التقرير السياسي السنوي لموريتانيا سنة 1945، أنه «إذا كانت توجد حدود لا وجود لسكان مستقرين شمالها وحدود لا يوجد جنوبها بدو رحل فإن هذين الحدين لا يلتقيان: فالحد الأقصى في اتجاه جنوب الانتجاع هو في مكان قصير؛ إن الحد الأقصى بين سكان الحضر وبين الحدين يتمثل في شريط من الأرض يتراوح عرضه ما بين 2 إلى 300 كلم يتجه من الشرق إلى الغرب؛ وفي هذا الشريط يختلط العنوان اختلاطا حميما إلى درجة أن يكون فصلهما مستحيلا[1].

يبدو أن التداخل الجزئي بين المناطق الحضرية والبدو الرحل على امتداد مسافات طويلة كان هو السبب الكامن وراء تعيين هذه الحدود "المصطنعة" التي لا تركز على سياسة ناجحة، نابعة عن تفكير ورؤية، ولا تلائم بين الجغرافيا الإدارية. في نفس المحضر يلاحظ النجاح الذي أحرزه تكوين كتلة البيظان في حدود دائرة عيون العتروس الإدارية، حيث طالبت مجموعات البيظان التي لا تزال مقيمة بالسودان (دائرة كوندام)، والتي لم يكن من المقرر نقلها للسلطات المحلية في العيون من حاكم موريتانيا التفضل عليهم بتحويلهم[2]. تبين هذه الطلبات مع ذلك إنشاء دائرة عيون العتروس وما مارسته من جاذبية على كل المنمين الرحل في الساحل السوداني وأنها تمثل حقيقة كيانا جغرافيا وأثنيا، بدا أيضا أن الجغرافيا السياسية أفلحت في تجميع مجموعة أثنية على إقليم واحد.

إزاء التداخل التام بين مناطق الرحل وسكان الحضر وبين آدوابه وقرى سكان الحضر من الزنوج، قررت الإدارة الاستعمارية مع ذلك تحسين مستوى الإصلاح وحل مشكل يصعب حله. واقترح محضر مؤتمر ديسمبر 1945 استصلاح الحدود التي يحتمل أن تمنح موريتانيا "جيب ناجارا" و"باكو" و"آدوابه" مختلفة واقعة في حدود مقاطعة النعمة[3].

لقد أعطت هذه التصحيحات نفسا آخر لعهد تعديلات الحدود الذي عقب الإصلاح، حيث قبل حاكم السودان بناء على طلب من موريتانيا بإلحاق "جيب ناجارا" بموريتانيا في رسالة موجهة إلى الحاكم العام في ديسمبر 1945. "إن موريتانيا تطالب أن يلحق بها الجيب المسمي "جيب ناجارا" (دائرة خاي) والذي يغطي مساحة تقدر بحوالي 300 كلم[2]. وعلى الرغم من أن المنطقة المعنية

---

[1] Conte-rendu de la conférence Soudan-Mauritanie, Dakar, 11décembre, 1945

[2] Soudan français-Mauritanie, une géopolitique coloniale (1880-1963, page 176

[3] Soudan français-Mauritanie, page 176.

تضم 4 قرى من السوننكي، فقد أعطي حاكم السودان الموافقة المبدئية على الضم المزمع القيام به. وكانت موافقة السودان مخالفة لموقفه الذي ظل إلى ذلك الحين محل اعتراض. وكان مناوئا لأي تصحيح إضافي لحدوده المشتركة مع موريتانيا[1].

يمكن أن نستغرب ملاحظته بالنظر إلى الملاحظة التي أبداها حول وجود قرى من سكان الحضر السودانيين على الأراضي التي كان من المقرر فصلها وتحويل إدارة هذه القرى التي أسندها إلى موريتانيا مخالفا بذلك السياسة الإقليمية المعمول بها في السودان. بيد أن السودان تعاون شيئا ما أثناء مؤتمر "انيور" والمنعقد ما بين يومي 18 و20 مارس 1946 بين حاكم "انيور" وحاكم عيون العتروس. تجسد هذا التعاون بتصحيحات تعيين الحدود المشار إليها آنفا على أرض الواقع ولقيت تشجيعا من قبل ممثلي موريتانيا والسودان على كل مستواه. سهلت الجهود المقام بها على كل مستويات الإدارة السودانية السياسة الإقليمية الاستعمارية بقدر ما خدمت أهداف موريتانيا وأسندت مهمة تحديد الحدود في "باكونو" وكذلك في المنطقة الواقعة جنوب فصاله وشمال نارا إلى الإداريين المحليين أي إلى رؤساء القطاعات الإدارية السودانية والموريتانية الذين خولهم رؤساؤهم المباشرون وغير المباشرين سلطة العمل المشترك والاتصال إلى حلول توافقية[2].

لنأخذ على سبيل المثال عملية تعيين الحدود في منطقة باكو التي استكملت أثناء الجولة المشتركة التي قام بها ممثل دائرة انيور والإداري المسمى "دواتي" صحبة الممثل المقيم لمنطقة تمبدغه المسمى "دي لاكامبان" في الفترة ما بين 10 إلى 21 يونيو من سنة 1946. فبعد ما زارا معا آدوابه طبقا للأوامر التي تلقياها من رئيسيهما على التوالي حاكم دائرة "انيور" وحاكم دائرة عيون العتروس، باشرا معالجة المشكلة على نحو مماثل وعلى نحو ما هو منصوص عليه سنة 1945 وهو: "عدم السماح بتداخل فئتين من السكان يؤدي إلى تصحيح للحدود على نحو أفضل". وقد وجدا أن هؤلاء السكان مختلطون بعضهم ببعض بشكل يستحيل معه الفصل بينهم، لأن آدوابه البيظان ملاصقة لقرى سكان الحضر الزنوج. وقد نصح مندوبا الإدارتين السودانية والموريتانية، وبعد الدراسة الميدانية التي قاما بها لتعيين الحدود بإبقاء الحال على ما هو عليه والكف عن أية محاولة إضافية.

---

[1] PV. De la réunion de Nioro, 18-20 Mars 1946 entre les commandants de cercle de Nioro et de Aioun El Atrous.

[2] Op. Cit

وفضلا الطابع التعسفي لهذه الحدود، فقد جاء في تقارير الجولة الأخيرة تعيينها بشكل يجعل الحدود الفاصلة في هذه المنطقة تبدو "كحدود اصطناعية صرفة ولا تستجيب لأية ضرورة جغرافية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية..." ومن شأنها أن تقسم إلى جزأين بشكل تعسفي منطقة كانت متجانسة.

إن هذا الحل المتمثل في عدم القبول بأي حل جمع في كفة واحدة إدارتين متنافستين ولكنهما مع ذلك اكتشفتا بوضوح خطأ الجغرافيا السياسية الشاملة على النحو الذي دبرت عليه.[1] وأكد الإداريون في معالجتهم للنتائج المحتملة لتصحيح الحدود باحتدام المشاكل التي تنجم عن تشتيت الشمل والإمعان في فصل أناس من نفس الأصول الأثنية والثقافية. وعلى الرغم من المصلحة الواضحة التي وجدها السودان في رفض التصحيح الجديد، فإنه كان أفضل من الناحية الجيوسياسية من أي عمل آخر. وهكذا وجهت قساوة حكم الإداريين المنتدبين ضربة قاسية إلى «تعسفية» الحدود. وقد عادت فكرة تعسفية الحدود مع المتخصصين المعاصرين في إفريقيا، وهي القائلة بعدم قبول الفصل بين الرحل والسكان الحضر الذين يشكلون كتلة يحكمها منطق إداري وجغرافي وثقافي خاص بها ومناسب لها. كانت ضرورة وضع حدود في مكان ما في الحوض دون آخر تستجيب بشكل رئيسي لضرورات ناجمة عن السكان. ومهما يكن من أمر فإن الإصلاحات الناجمة عن مؤتمر 11 ديسمبر 1945 تدخل من جديد في الأراضي الموريتانية أغلبية آدوابه التي لم يشملها إصلاح 1944. وبهذا تكون سياسة آدوابه وسياسة الفصل في المناطق الشائكة بحكم اختلاط البشر فيها قد نجحت. وبدا أن النقاش حول الإصلاح قد تم إغلاقه ولم يحصل بعد أي شيء[2].

ثالثا: التعديلات الحدودية بعد الاستقلال

ولكن بعد استقلال البلدين ظهرت الحاجة ملحة إلى إعادة النظر في التعيين الموروث من المستعمر لهذه الحدود، والتي عينت حين كان البلدان يخضعان لسيطرته، وذلك لتفادي كل الخلافات حول المشاكل الحدودية. وبالفعل جرت الاتصالات بين المسؤولين في كل من البلدين، وقامت مفاوضات عديدة، ومعاهدات عدة[3] ابتداء من اتفاقية 1 ابريل 1958 بين وزيري داخلية

---

[1] Op. Cit.

[2] المختار ولد داداه، موريتانيا علي درب التحديات.

[3] معاهدة خاي الموقعة في 16 فبراير 1963 والتي حددت معالم الحدود بين البلدين.

موريتانيا والسودان الفرنسي حول الخلافات في منطقة تيلمسي، وبحضور المستشار "كلاتورز" Qlatorz الممثل للمفوض السامي لفرنسا في إفريقيا الغربية الفرنسية آنذاك، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

الاتفاقية الحالية تلغي كافة المواثيق والاتفاقيات السابقة

1- النقطة الأولي: فيما يخص استعمال الآبار في المنطقة تم الاتفاق على مايلي:

أ. لأولاد داود النعمة الحق في ملكية أبار: "بو زريب" . "حاسي اطويل" . "لرنب".

ب . لإديلب كوندام الحق في ملكية الآبار التالية: "بورشك"، "زكزك"، "إدار"، "بئر السلام"، "حاسي الهريات". على "ايديلب" "كوندام" عدم حفر آبار جديدة في التراب الموريتاني.

إن ملكية هذه الآبار لا تمنع من الحق العام المطبق في المنطقة البدوية بحيث أن الملكية لا تمنع استعماله لأي بدوي. في حالة عدم وجود قبائل مالكة للآبار للسابق في البئر حق استعماله أولا.

إن القبائل المالكة للآبار لها الحق كل الحق في صيانتها وتعميقها حيث يعترف بملكيتها لها. وانتهاء" بالاتفاق الذي عقد في انواكشوط في 15 يناير 1960.

خريطة (3) تضاريسية توضح الحدود والموقع الفلكي لموريتانيا

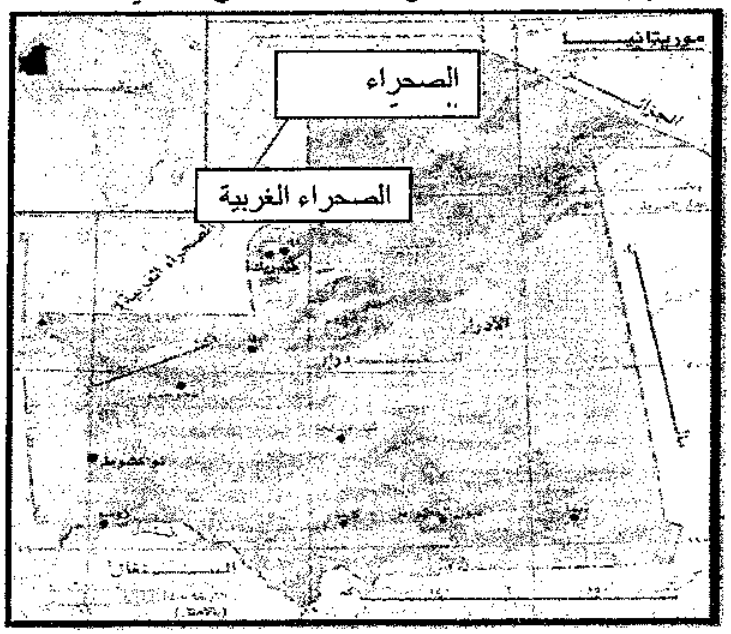

المصدر : https://www.google.com/search?q

وقد تصرف الباحث في إضافة الإطار الخارجي للخريطة والصحراء الغربية.

وفي كيفه في أغسطس 1962 وآخرها المعاهدة المعروفة بمعاهدة خاي والتي أبرمت في 16 فبراير 1963 والتي أصبحت نافذة المفعول بعد التوقيع عليها وتبادل وثائق التثبيت في أول يوليو 1963 في بامكو. وهي الاتفاقية التي حددت معالم الحدود الفاصلة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية مالي[1]. وبموجب هذه المعاهدة تبدأ الحدود من نقطة على النهر السنغالي بين بلدتي "كيس" و"بكل"، وتتبع مجري "كاركور" الذي يفصل منطقة "العصابه"-"أفله" حتى "بلكوات" (مدينة مالية). وتسير الحدود من هذه المنطقة مع الخط المار بقرى الطفرة، "التسكايه لكليت"، "دافور كابرا" (وهي قرى تابعة لمالي)، ويمر الخط بقرى "بوريلا"، "الشلخ" (وهي قرية موريتانية) حتى ملتقى مجري "تيركول" و"كولمبين" ثم إلى جبل "مايل"، ومنها إلى "اكنيبه" بخط مستقيم متجه إلي الغرب، ومن "اكنيبه" تمتد الحدود في شكل قوس ضيق يتجه أولا جهة الشمال مارا بقرى "انديانـدوم كورديام"، "بولولي" (وهي قرى مالية)، ويتجه الخط جنوبا حتى التقائه بخط عرض 15°30 شمالا، ثم تتبع حدود هذا الخط حتى نقطة تقاطعه مع خط طول 5°30 غربا. ومن هذه النقطة يبدأ الخط الشرقي من الحدود الموريتانية المالية حيث تتبع هذه الحدود خط عرض 16°20 شمالا مع خط طول 5°20 غربا ثم تتجه الحدود نحو الشمال في خط مستقيم يمر بآبار "الكسيب اونان" و"اكريقتن" حتى تقاطعه مع خط عرض 25° شمالا ثم تتبع الحدود خط العرض المذكور إلى الشرق حتى حدود الجزائر[2]. وتعتبر هذه الاتفاقية آخر مرجع قانوني لهذه الحدود.

رابعا: الاتفاقيات الحالية حول الحدود

لعل من أبرز أسباب النزاع بين موريتانيا ومالي هو اللبس المترتب عن عدم ترسيم الحدود ووضع علامات واضحة تزيل اللبس لدي ساكنة الشريط الحدودي بالرغم من استكمال المسطرة القانونية والفنية التي يترتب عليها هذا الترسيم.

وقد عقدت السلطات الموريتانية المالية اجتماعا للجنة الفنية المشتركة لترسيم الحدود بين البلدين التي استمرت أشغالها خلال الفترة من 22 إلى 24 أبريل 2016 بمباني جامعة لعيون الإسلامية،

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

وبحث الاجتماع مواضيع من قبيل الانتجاع والمشاكل المختلفة بين الجانبين والبرنامج الحدودي لتسيير الموارد الرعوية بين البلدين لتكون موريتانيا ومالي مركز إشعاع في شبه المنطقة الإفريقية.
ويأتي الاجتماع بعد اختتام اجتماع الولاة والعمد الذي استمر يومي 19 و20 أبريل حول التبادل الأمني والجمركي والصحي. وعقد في مدينة لعيون عاصمة ولاية الحوض الغربي بمشاركة الجانب الموريتاني ممثلا في ولايات كيديماغا ولعصابه والحوضين والجانب المالي ممثلا في ولايات خاى وكولى كورو وسيكو وتمبكتو وبحضور الولاة الماليين الأربعة برئاسة والى ولاية خاى السيد بابا حمان ميكا رئيس الوفد المالي ووالى كيدماغه والحوض الغربي ولعصابه ومستشار والى ولاية الحوض الشرقي، بالإضافة إلى 8 عمد عن الجانب المالي و7 عمد عن الجانب الموريتاني والمصالح المعنية: الصحة البيطرة، والبيئة، والأمن، والجمارك، ومسئولي الحدود.
رئيسا الوفدين الموريتاني والمالي أشادا بالعلاقات الموريتانية المالية وأواصر التاريخ والجغرافيا بين البلدين وسعي قيادتيهما إلى توطيد وتطوير هذه العلاقات وتسهيل التبادل بينها وبلورة التعايش السلمي بين البلدين عبر حرية تنقل الأفراد والممتلكات ومحاربة الإرهاب والتطرف الديني والاتجار بالبشر والمخدرات.
وفيما يتعلق بالجانب الأمني من أجل السلم والتنمية لابد من:

1. إنشاء القوات المشتركة الثلاثية بغرض حماية الحدود بين الدول الثلاث.

2. التنسيق الثلاثي بين وزارات الداخلية للسيطرة على عمليات النهب والتهريب والتسلل عبر الحدود ومكافحة الجرائم المنظمة والعابرة للحدود.

3. العمل على تشجيع الانصهار والتعايش السلمي بين القبائل الحدودية المشتركة ومعالجة الخلافات بين القبائل الرعوية العابرة للحدود بطرق سلمية.

4. تشجيع العودة الطوعية للاجئين والسماح لسلطات الدولة المعنية بالزيارات الراتبة لمعسكرات اللاجئين من مواطنيهم في إطار القوانين والأعراف الدولية التي تحكم ذلك، والعمل على حماية اللاجئين من الاستغلال وممارسات الاتجار بالبشر.

5. إنشاء آلية للتعامل مع القضايا الأمنية والعسكرية تجتمع دورياً للتقييم وتقديم المشورة، وتطوير هذه الآلية إلى آلية تنفيذية تقوم على أسس تمكنها من ممارسة صلاحياتها التنفيذية والإدارة الفعلية لآليات الاتفاقيات.

وفي الجانب السياسي والدبلوماسي :

1. التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية والمساندة في المنابر الإقليمية والدولية والسعي لتعزيز التواصل بين الأجهزة السياسية والمنظمات الشعبية،
2. إقامة الأطر والآليات المناسبة لتعزيز التعاون بين الولايات والمحافظات الحدودية بغرض تحويل الحدود المشتركة إلى منطقة تكامل.

وفي جانب التجارة والخدمات ليشمل:

1. إنشاء منطقة تجارة تفضيلية وإقرار بروتكول لتنظيم تجارة الحدود واتفاقية لتجارة الترانزيت؛
2. تكوين لجنة مشتركة للمتابعة ومعالجة المشاكل والنزاعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأطراف؛
3. الالتزام برفع معدلات التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة لتحويل مناطق الحدود إلى مناطق تكامل اقتصادي.

وتتمثل مهام القوات المشتركة في ضبط التفلتات الأمنية في الحدود بتسيير دوريات مشتركة ومحاصرة قطاع الطرق وعمليات النهب والسلب والتعاون في مجال اختطاف العربات وتحرير منتسبي المنظمات الدولية العاملة في المنطقة.

خامسا. رؤية مستقبلية للحدود

تمثل حدود موريتانيا مع مالي وضعاً متميزاً ومتفرداً لحدود موريتانيا الدولية عند الرجوع للأصل التاريخي والقانوني، حيث يلاحظ أن المنطقة الحدودية تكاد تكون واحدة بالنسبة لعدد من العوامل المتشابهة، سواء كانت في القبائل والأصول المتشابهة، أو في العادات والتقاليد والثقافة العربية الإسلامية، التي تكاد تكون واحدة على طول خط الحدود المشترك. وقد ساعدت تلك العوامل على وجود الروابط التاريخية الأزلية التي تربط بين المجتمع الموريتاني ومجتمع إفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن الاستعمار الفرنسي كان يعمل على إعاقة مسيرة العلاقة بين البلدين بغرض منع انتشار الثقافة الإسلامية في تلك المناطق.

ومما يميز هذه الحدود أنها أرض سهلية منبسطة وكلما اتجهنا شمالاً تصبح الأراضي أكثر جفافا وأكثر صحراوية، لذلك فإن البرك والوديان والمنخفضات تشكل مصادر مياه متاحة في المنطقة، وبالتالي كانت تحدث الكثير من المشاكل والخلافات في هذه المناطق ولكنها لم ترق إلى مستوى النزاع الحدودي. والمهم أن وضع هذه الحدود متميز وغير معقد، فالثوابت والوقائع التاريخية والعوامل الجغرافية للمنطقة والمناخ السياسي في ظل أغلب الحكومات السابقة للدولتين قد خلق هذا الوضع القائم وساعد على حل هذه الخلافات. ويمكن القول بأن الرؤى المستقبلية للمنطقة الحدودية مع مالي تكمن في ضرورة الاتفاق حول وثائق الحدود ثم إعادة ترسيم هذه الحدود المشتركة، مما يخلق الاستقرار في المنطقة وزوال كل المشاكل والخلافات التي تهدد الأمن وبالتالي تتطور العلاقات بين هذه الدول الحدودية وتشجيع التجارة التفضيلية في المنطقة، وربط المناطق الحدودية بوسائل المواصلات والاتصالات مما يساهم على المدى البعيد من خلق منطقة تكاملية.

وهنالك عوامل مشتركة ربما تساعد في إقامة منطقة تكاملية في مناطق الحدود أهمها:

1. طبيعة الامتداد الجغرافي والتي تعتبر أحد المدخلات الإيجابية في دعم وتطوير التكامل بين الدول، حيث لا توجد حواجز طبيعية أو مصطنعة بين دولتين، مما يسهل حركة والانتقال للسلع والبضائع والأفراد فيما بينها
2. التاريخ المشترك والامتداد الطبيعي لعنصر السكان بما في ذلك القبائل والأعراق المشتركة، والتأثير بالثقافة الإسلامية.
3. الإرادة الصادقة للشعبين في التعايش السلمي وتبادل المنافع والخبرات خاصة على المناطق الحدودية، لأن المناطق الحدودية عرضة أكثر من غيرها لمسائل الإنفلات الأمني على طول الشريط الحدودي.

خاتمة

يتضح أن موريتانيا من خلال الموقع الجغرافي الذي يعتبر فريدا من نوعه في القارة الأفريقية تمثل الجسر الرابط لشمال القارة الأفريقية بجنوبها، إذ أنها تتمتع بحدود مع أربع دول بالإضافة إلى المحيط الأطلسي، وبالتالي يمكن أن تلعب دور الوسيط الإقليمي والقاري بالمنطقة.

ويتضح أن هنالك عيوب أمنية تشكلت على مناطق الحدود وساهمت بشكل أو بأخر بتوتر العلاقات، لذلك فإن التحدي الذي يمثل أمام شعوب هذه الدول يكمن في تحقيق قدر أفضل من مستوى الأمن والاستقرار وضمان العيش الكريم والنمو الاقتصادي وتنمية المجتمعات باتجاه تحقيق السلام والتعايش السلمي بين كافة فئات المجتمع ضماناً لسلامة تعايشها السلمي في المستقبل.

ولتفادي أي مشاكل في المستقبل، يمكن طرح التوصيات التالية:

1. تنمية وتطوير المناطق الحدودية وتكثيف تواجد العنصر البشري للحفاظ على الاستقرار والأمن بها.
2. تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوسيع مجالات التعاون لتشمل كافة المجالات مما يساعد على خلق منطقة تكاملية في المناطق الحدودية للدولتين ونظرا لأن مالي دولة حبسية (ليست لها حدود بحرية)، وكانت السنغال تنفرد بعبور بضائعها وحركتها التجارية، إلا أن موريتانيا بدأت منذ إنشاء ميناء الصداقة بإبرام بعض المعاهدات معها محاولة منها كسب قبولها لاستيراد أو إيراد بعض البضائع بواسطتها. وكان من بين التسهيلات إنشاء مخازن خاصة بمالي في ميناء الصداقة، وإنشاء طريق لعيون خاي.
3. تفعيل التعاون الأمني لتأمين الحدود ونشر القوات المشتركة بصور أكبر، لضمان حل الخلافات والنزاعات الحدودية محليا.
4. ترسيم الحدود المعينة منذ 53 سنة، ووضع علامات واضحة تزيل اللبس لدي ساكنة المناطق الحدودية، نظرا لاستكمال المسطرة القانونية والفنية التي يترتب عليها هذا الترسيم.
5. تشجيع الدراسات المتعلقة بتطوير العلاقات بين دول الجوار والأوضاع الحدودية، وتوفير المعلومات التي تتعلق بهذه الدراسات من قبل جهات الاختصاص ومراكز البحث العلمي.

قائمة المراجع

(1) خليل، سعد، تكوين موريتانيا الحديثة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1977

(2) السماك، محمد زاهر سعيد، الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، الطبعة الحادية عشر 1998. بيتر تايلور وكولن فلنت، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2003.

(3) الديب، محمد محمود إبراهيم، ماهية الجغرافيا السياسية، مجلة المنهل، العدد 538، مارس 1997.

(4) على طه، فيصل عبد الرحمن، القانون الدولي ومنازعات الحدود، ط1، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1982.

(5) سليمان، حسين عبد الرحمن، الحدود الدولية والمياه الإقليمية، مفهومها والقواعد المنظمة لها، أبو طيب 2009.

(6) عامر، محمد عبد المجيد، الجغرافيا السياسية والدولة، الإسكندرية، دائرة المعرفة الجامعية، بدون تاريخ.

(7) عيسى، صلاح عبد الجابر، مدخل إلى جغرافية الوطن العربي، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، 2004.

(8) عيش، ماهر حمدي، الجغرافية السياسية، دار الوثائق، شبين الكوم، 2005.

(9) مجلة حوليات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة انواكشوط، السدس،1999.

(10)المرسوم الفرنسي الصادر في 05 يوليه 1944 المعين للحدود الموريتانية مع السودان الفرنسي

(11) المسالمة، خالد، الأرض العربية المحتلة– الأحواز، مطبعة جامعة الرور، بوخوم، الطبعة الثانية 2008.

(12) معاهدة خاي الموقعة في 16 فبراير 1963 والتي حددت معالم الحدود بين البلدين.

(13) الولاتي، بشيري ولد محمد، جغرافية موريتانيا، ط1، نشر، 1993.

(14) ولد داداه، المختار، موريتانيا علي درب التحديات، 2003.

(15) تقرير حول تجارة الصمغ العربي كتبه الجنرال الفرنسي فيديرب سنة 1853 ترجمة وتعليق سيدي أحمد ولد الأمير (WWW.AQLAME.COM)

(1) Traoré, Alioune, 2015, L'islam face à la colonisation française en Afrique de L'Ouest, cheikh Hamahoullah, homme de foi et résistant, L'Harmattan, Paris, Edition revue et augmentée.
(2) Boggs, S.W., 1940, International Boudaries Astudy of Boundary Functaions and problems, New York.
(3) Conte-rendu de la conférence Soudan-Mauritanie, Dakar, 11décembre, 1945.
(4) Jones, S S.P, 1959, Boundary Concepts in the Setting of place and Time, AAG, NO. 44.
(5) Lettre n°70 /Ap du gouverneur de Mauritanie, au gouverneur génial du 13 mars 1945,15G/46, Arc .CARAN .
(6) Prescott, J.R.V., 1987, Political Frontiers and Boundaories, London.
(7) PV. De la réunion de Nioro, 18-20 Mars 1946 entre les commandants de cercle de Nioro et de Aioun El Attrous
(8) Pv.de la conférence du 11décembre1945, Dakar.
(9) Soudan français-Mauritanie, une géopolitique coloniale (1880-1963), hors série n°2, 2003.
(10) Thomas, B.L., International Boundares: Lines in the sand (and the sea), Oxford, 1994.
(11) Weigert, H., Principle of Political Geography, New Yourk.